الثورة
الخميس 24 ذو القعدة 1433هـ 11 أكتوبر 2012م العدد (17494)

للتواصل: shawqiabasi@hotmail.com

دور التعليم في تخفيض النمو السكاني

حسن العزي

* .. تظهر الدراسات السكانية عوامل مؤثرة في خفض الخصوبة أهمها التعليم، إذ أنه يساعد على تحسين نوعية حياة الأسرة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا كما أنه يمكن الأسرة من اكتساب المعارف المتصلة بالإنجاب المأمون، إذ تشير الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالخصوبة إلى أن المرأة المتعلمة ثانوية فأكثر تقبل الزواج وعمرها يصل إلى 24 سنة وغير المتعلمة ترغب بالزواج وعمرها 21 عاما هذا الاتجاه الإيجابي لتأخير سن الزواج يساعد بشكل مؤثر في خفض الخصوبة، إذ من شأن الانخفاض إتاحة فرص رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لدى السكان وتخفيض نسبة الإعالة ويزيد من فرص العمل للفئات من الشباب والفتيات ويدعم التوجه الرسمي والشعبي ويدفعها للتخطيط الهادف إلى الاستفادة من تلك الفرص وتأهيل تلك الفئات وتمكينها وتوجيه طاقتها في المجال التنموي ومن المؤثرات الإيجابية الناجمة عن تأخير سن الزواج خفض معدل وفيات الأمهات واختفاء بعض الظواهر الضارة مثل الحمل المبكر والمتأخر، إذ أن المرحلة المناسبة ما بعد عشرين سنة وقبل 35 سنة تفاديا للأخطار الناتجة عن أي حمل متأخر ، لكن مؤشر تطور تأخير الزواج لدى المرأة والرجل يقلل إلى حد بعيد من ظاهرة الحمل المبكر والمتأخر بين السكان ويدعو إلى توحيد الجهد الرسمي والشعبي بهدف انتشار مفهوم تأخير سن الزواج وفوائده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ويدعو إلى رفع الجهود المتصلة بالعمل السكاني.

أملنا أن تنتشر حملة التوعية السكانية في الريف لرفع درجة وعي الناس في الريف بتجنب الحمل المبكر والمتأخر والاتجاه نحو اتباع طريق الفئة المتعلمة التي تفضل تأخير سن الزواج كي تحمي الأسرة من حصاد أرواح الأمهات والأطفال ولكي نصل بمعدل الخصوبة إلى أقل من أربع ولادات حية لكل امرأة بحلول عام 2015م وإلى أقل من 303 بحلول عام 2025م ولكي تصل وفيات الأمهات إلى 75 وفاة لكل 100 ألف ولادة عند عام 2015م وإلى أقل من 65 حالة وفاة بحلول عام 2025م.

لجنة لمتابعة المسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014م

الثورة/ شوقي العباسي

* .. عقدت اللجنة الخاصة بمتابعة المسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 اجتماعا لها أمس الأول برئاسة الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي وبحضور أعضاء اللجنة من الجهات الحكومية المعنية .

الاجتماع هدف إلى مناقشة الاستبيان المرسل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا الخاص بالمسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 وذلك في إطار مهمة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994 تلبية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أوصى بمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر وحث الدول على إجراء المراجعة التنفيذية الأزمة لما تم تحقيقه.

الاستبيان الذي تنفذه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان يهدف إلى قيام الدول الأعضاء في الاسكوا بتعبئة الاستبيان وإعداد تقرير وطني ليتم اعتماده كأساس في إعداد التقرير الإقليمي الذي سيتم تقديمه للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 والمقرر عقدة العام المقبل

وفي الاجتماع استعرض الأمين العام المساعد للمجلس الأخ مطهر احمد زبارة محاور الاستبيان وكيفية العمل من قبل أعضاء اللجنة على تعبئتة بطريقة تعكس الواقع اليمني وتعريف الناس بما تم التوصل إليه في هذا الجانب ،مشيرا إلى المحاور التي يشملها الاستبيان والمتمثلة في عدد من الأجزاء التي تتناول السكان والنمو الاقتصادي والنمو السكاني والتحضر والهجرة الداخلية والهجرة الدولية والتنمية بالإضافة إلى الأسرة ورفاهية الفرد وكذا السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والنمو السكاني والهيكل السكاني ومعالجة احتياجات المراهقين والشباب ومعالجة مواضيع الشيخوخة واحتياجات كبار السن واحتياجات المعاقين واحتياجات السكان الأصليين والحقوق والصحة الإنجابية والأمراض والوفيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالإضافة إلى السكان والتنمية والتعليم، وشدد المجتمعون على أهمية العمل بصورة تعكس الواقع اليمني وما تم التوصل إليه في هذا المجال من خلال المصداقية والجدية في تعبئة الاستبيان من أجل المساعدة في تبني سياسات واستراتيجيات من شأنها جعل الدول المانحة تعتمد على تلك المعلومات من أجل مساعدة اليمن خصوصا وأن هناك صعوبات وتحديات كبيرة أدت إلى تدهور المؤشرات الصحية والسكانية ،خصوصا وأن البيانات الموجودة في بلادنا ضعيفة ما يجعل هذا الاستبيان يؤثر في الوضع السكاني في اليمن.

نظمته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

لقاء تشاوري يدعو إلى تعزيز الوعي بالقضية السكانية وتداعياتها السلبية

الثورة / العباسي

* نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أمس الأول بصنعاء لقاء تشاورياً لمنسقي لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات بحضور منسقي لجان الأنشطة وعدد من المعنيين بهدف التشاور في كيفية إعادة العمل السكاني إلى المحافظات ومناقشة وضع هذه اللجان وكيفية تفعيل دورها وإيجاد الحلول والمقترحات لحل المشكلات والصعوبات التي تواجه عملها.

وفي اللقاء أكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور احمد علي بورجي أهمية اللقاء لمناقشة استئناف أعمال اللجان بعد انقطاع العمل جراء ما مرت به البلاد خلال العام الماضي ما سبب في تعثر عمل اللجان في المحافظات بالإضافة إلى ما لحق بالمجلس الوطني للسكان من دمار جراء المواجهات التي تمت العام الماضي ما سبب في تعطيل عمل المجلس وتدمير بنيته التحتية ،مشيرا إلى أن اللقاء من أجل التشاور في موضوع القضية السكانية على المستوى المركزي والمحافظات لما لهذه القضية من تداعيات سلبية على مختلف المجالات .

وأوضح بورجي في كلمته أن الوضع السكاني في بلادنا يزداد تعقيدا جراء الزيادة السكانية والخصوبة المرتفعة في الوقت الذي يمر به السكان من مشاكل بحسب ما تؤكده التقارير العالمية بما يعانيه الكثير من اليمنيين من جوع وفقر وغيرها من المشاكل الاجتماعية ،مؤكداً على ضرورة تفعيل دور لجان التنسيق بالشكل المطلوب من أجل القدرة على القيام بعملها وأنشطتها المتعلقة بالقضية السكانية، واستمرارية أنشطتها وبرامجها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

إلى ذلك استعرض الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر أحمد زبارة الوضع الحالي والعمل المستقبلي للجان التنسيق للأنشطة السكانية في المحافظات والتحديات والصعوبات التي واجهت عمل المجلس خلال الفترة السابقة وتسببت في توقف العمل السكاني ،لافتا إلى ضرورة إعادة النشاط السكاني على ما كان عليه والعمل إلى مواجهة المشكلة السكانية لما لها من تداعيات مجتمعية،مؤكدا على أهمية أن تقوم اللجان السكانية في المحافظات بدورها في هذا المجال وإعادة تفعيل العمل السكاني وإدماج الخطط السكانية في الخطط القطاعية للجهات والتأكيد على اعتماد موازنات تشغيلية لعمل اللجان ضمن موازنات السلطة المحلية حتى تتمكن من القيام بدورها وتحقيق الأهداف المرجوة ،مشيراً إلى أن المجلس الوطني للسكان يعمل من خلال التنسيق مع الجهات المعنية على توسيع قاعدة العمل السكاني من أجل الوصول إلى جميع المحافظات والمديريات.

المشاركون في اللقاء ناقشوا الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل اللجان السكانية في المحافظات وضرورة استعادة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لنشاطها كونها المظلة الرئيسة المعنية بالتنسيق والمتابعة لجهات العاملة في المجال السكاني .

اللقاء التشاوري خرج بتوصيات هادفة إلى تفعيل عمل هذه اللجان وضرورة التنسيق مع الجهات المعنية من أجل دعم هذه اللجان واستمرار أعمالها وأنشطتها بشكل متواصل خلال المرحلة القادمة،كما أكد على أهمية تفعيل دور هذه اللجان وبما يخدم العمل السكاني ويوسع من دائرته وإيجاد الحلول للتغلب على الصعوبات التي تواجهها تلك اللجان ودعمها خلال المرحلة القادمة.

بمناسبة اليوم العالمي الـ15 من أكتوبر

لقاء تعريفي للإعلاميين حول أهمية غسل اليدين بالماء والصابون

الثورة

* .. نظم البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام بصنعاء لقاء تعريفياً للإعلاميين والصحفيين ورسامي الكاريكاتير بالتعاون مع منظمة اليونيسف بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بأهمية غسل اليدين الذي يصادف 15 أكتوبر من كل عام.

وفي افتتاح اللقاء أكدت الأخت انتصار عمر خالد رئيسة البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام لتعزيز وعي المجتمع حول مجمل القضايا والمشاكل التي تواجهه وخاصة الصحية.

وقالت إن الإعلام يعد سنداً للبرنامج في رفع التوعية والمناصرة حول مجمل القضايا التي يركز عليها في نشاطاته المختلفة ، موضحة أن غسل اليدين بالصابون يعتبر ثقافة تكاد تكون معدومة في مجتمعنا نتيجة الفهم القاصر بأهمية ذلك والتي نتج عنها ارتفاع الوفيات وبخاصة بين أوساط الأطفال دون سن الخامسة من العمر والتي أحد أسبابها بقاء البكتيريا في اليدين.

مشيرة إلى أن عدم استخدام الصابون في غسل اليدين هو أساس المشكلة الصحية التي يواجهها أطفالنا ويؤدي إلى الإصابة بالاسهالات والأمراض المعدية، مؤكدة ضرورة الارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية الهادفة لتعزيز وعي الأسرة والمجتمع ،مطالبة وسائل الإعلام بابتكار وسائل جديدة في التوعية والابتعاد عن الأساليب التقليدية، لافتة إلى العديد من المشكلات الصحية في مجتمعنا ناتجة عن ضعف الوعي الصحي.

وأكدت أهمية الدور الهام والكبير الذي تضطلع به وسائل الإعلام في تعزيز نشر ثقافة ومفاهيم غسل اليدين بين كافة شرائح المجتمع باعتبارها العنصر الأساسي في إيصال الرسالة الإنسانية.

من جانبه أوضح ضابط برنامج المياه والإصحاح البيئي بمنظمة اليونيسيف سامي سعيد أن غسل اليدين بالصابون يسهم في تخفيض الوفيات خاصة بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر والتي تصل في العالم إلى 3.5 مليون وفاة.

وقال أن النظافة الشخصية المتمثلة بغسل اليدين يمكن أن تسهم في القضاء على أمراض الاسهالات والتي تؤدي إلى وفاة الأطفال ،مشيرا إلى أن اليونيسيف قد ركزت هذا العام على المدارس لرفع الوعي بأهمية النظافة الشخصية والتي تتحقق بغسل اليدين بالصابون قبل الأكل وبعد الخروج من الحمام ،موضحا أن التوعية ستشمل ولأول مرة المدارس في عموم مديريات الجمهورية ،مشيرا إلى أهمية تشجيع ودعم ثقافة غسل اليدين بالصابون عالميا ومحليا وتسليط الضوء على حالة غسل اليدين في كل بلد ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين، مؤكداً حرص منظمة اليونيسيف على التعاون مع الحكومة اليمنية بما من شأنه التخفيف من نسبة الوفيات بين الأطفال.

هذا وكان مدير الجمعية اليمنية لأمراض التلاسيميا استشاري طب الاطفال الدكتور أحمد شمسان المقرمي قد قدم خلال اللقاء عرضا تفصيليا حول ثقافة غسل الأيدي .موضحا أن عقد هذا اللقاء يأتي في إطار احتفال اليمن مع مختلف دول العالم باليوم العالمي لغسل اليدين وذلك في إطار جهود حشد وتحفيز الملايين من سكان العالم لغسل أيديهم بالماء والصابون،مؤكدا أن غسل اليدين بالماء والصابون من أكثر التدابير الصحية فعالية.مستعرضا أهمية وفوائد غسل اليدين بالماء والصابون والطريقة الصحيحة في ذلك.

هذا وكان الأخ عزيز عبد المجيد المنسق العام للبرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام قد استعرض في بداية اللقاء أهمية وأهداف اللقاء والدور المطلوب من الإعلاميين القيام به للتوعية بأهمية غسل اليدين بالماء والصابون.

حضر اللقاء المهندس ناصر العبسي الخبير الوطني للإعلام والتثقيف والتواصل.

نظمها برنامج المرأة والطفل بوزارة الإعلام

ورشة عمل لمواجهة الشائعات المغلوطة حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية

الثورة / شوقي العباسي

* .. بدأت الاثنين الماضي في صنعاء فعاليات ورشة العمل الخاصة بتنمية المهارات وتعزيز المعارف الخاصة بمعالجة الشائعات حول وسائل تنظيم الأسرة التي ينظمها على مدى أربعة أيام البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام بالتعاون مع مؤسسة يمان للتنمية الصحية بصنعاء بمشاركة 30 مشاركا ومشاركة من مختلف الوسائل الإعلامية على المستوى المركزي والمحلي.

●.. وفي افتتاح الورشة أكدت رئيسة البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل انتصار عمر خالد أهمية الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام والإعلاميون في التوعية المجتمعية بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في أوساط الشرائح المجتمعية لما لذلك من دور كبير في رفع الوعي بهذه القضية والتعريف بأهميتها وفوائدها على الأسرة والمجتمع .

وأشارت إلى أن استهداف الإعلاميين في هذه الورشة يأتي بعد أن انتشرت الكثير من الشائعات في محافظتي أبين وصعدة حول تنظيم الأسرة من قبل بعض الجماعات التي أجازت لنفسها التحليل والتحريم في هذه القضية، الأمر الذي أدى إلى تخوف الناس من تلك الشائعات غير الصحيحة والتي يروج لها ضعفاء النفوس ممن يسعون إلى تحقيق مأرب أخرى من خلال تلك الأقاويل التي يرددونها في تلك المحافظات في الوقت الذي بين الدين والشريعة الموقف من هذه القضية وأجازها بأحاديث وآيات قرآنية ليس فيها شك أبدا.

داعية الإعلام والإعلاميين إلى مواجهة تلك الشائعات بالحقائق والمعلومات الصحية والعلمية التي تبين للناس أهمية تنظيم الأسرة والاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية في الوقت الذي يعاني منه اليمن من شحة في الموارد في ظل نمو سكاني كبير يلتهم كل الموارد ويتسبب في الكثير من التحديات التي تعيق مخالف المجالات التنموية في بلادنا،مضيفة أن الإعلام لعب خلال السنوات الماضية دورا كبيرا في التوعية بعملية تنظيم الأسرة ووسائلها المختلفة على المستوى الوطني والمحلي باعتبارها الطريق الأمثل لتحقيق خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال وخفض معدل النمو السكاني والخصوبة الكلية وكان له أثر فاعل في تغيير السلوك الإنجابي لدى الفئات المستهدفة .

إلى ذلك أوضحت مديرة إدارة التسويق في مؤسسة يمان للتنمية الصحية الدكتورة مها النجار أهمية الورشة التي تستهدف كوكبة من الإعلاميين لما لهم من دور تنويري وتثقيفي في أوساط المجتمع في مختلف القضايا الاجتماعية ومنها قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة التي بدأت تنتشر حولها عدد من الشائعات في بعض المحافظات التي تتواجد فيها بعض الجماعات المتشددة التي تروج لمثل تلك الشائعات التي تعيق تقديم الرعاية الصحية للأم والطفل ما أدى إلى حدوث بعض التخوف من قبل البعض بسبب الشائعات غير الصحيحة التي تروج لها تلك الجماعات وهو ما يجب مواجهتها وتوضيح الحقائق للناس في هذا الجانب.

مشيرة إلى الدور الذي تلعبه مؤسسة يمان في تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بالإضافة إلى الإعلام وتغير السلوك ،لافتة إلى أهمية توحيد الخطاب الإعلامي الخاصة بهذه القضايا من أجل تعزيز الوعي وإيصال الرسالة التوعية بصورة صحيحة وواضحة .

وكان منسق البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل عزيز عبدالمجيد قد قدم شرحا تفصيلا حول الورشة وأهدافها وأهمية مخرجاتها كونها تستهدف إعلاميين وصحفيين من مختلف الوسائل المقروءة والمرئية والمسموعة للإسهام في إيصال الرسالة التوعوية إلى مختلف الشرائح المجتمعية والتعرف بأهمية تنظيم الأسرة ومواجهة الشائعات المغلوطة التي تروج لها جماعات في عدد من المحافظات تحت مبرر حرمة تلك الوسائل ،مشيرا إلى أهمية نشر الحقائق حول الوسائل والتوعية الجماهيرية بأهمية تنظيم الاسرة وتوضيح المزايا وإعطاء المعلومات الصحيحة باستعمال المصادر الموثوقة.

وكانت الدكتورة نبيلة الأبهر قد قدمت ورقة عمل حول الشائعات والمعلومات الخاطئة حول تنظيم الاسرة ووسائلها وكيفية مواجهة تلك الشائعات .

عدد سكان اليمن يزداد بواقع مليون شخص في أقل من سنتين

تقرير/ عادل البعوة

تبين الإحصائيات السكانية لليمن تضاعف أعداد السكان بشكل كبير خلال العقود الستة الماضية) 3.5 (مرات، حيث كان سكان اليمن في العام 1950 نحو) 4.39 (مليون نسمة وارتفع إلى)5.2 (مليون عام1960 م، حينها لم يكن معدل النمو السكاني يتجاوز نسبة 1.61 ٪ حتى العام1970 م وهي نسبة نمو معقولة إلى حد ما، لكن الوضع تغير خلال عقد الثمانينات وشهدت اليمن قفزة نوعية في عدد السكان ليصل إلى) 12.2 (مليون نسمة في العام 1988م.

وخلصت دراسة جامعية حول (علاقة التنمية البشرية والنمو السكاني في اليمن) أعدها الباحث بجامعة صنعاء عبدالحكيم عبدالله البذيجي إلى أن معدل النمو السكاني ارتفع من 3.1 (٪) في منتصف عقد الثمانينات إلى 3.7 (٪) عام1994 م ليقترب عدد السكان في نفس العام من 16 مليون نسمة نظراً للارتفاع غير العادي في معدل النمو السكاني والخصوبة العالية، وهذا المعدل يشير إلى أن عدد سكان اليمن سيتضاعف خلال 25 عاماً.

لكن دراسة بحثية أعدتها الباحثة ليلى قائد قاسم حول (محددات النمو السكاني في اليمن) ونالت بموجبها شهادة الماجستير من جامعة حلب السورية رأت أن عدد سكان اليمن سيتضاعف خلال 23.5سنة وفقاً لمخرجات تعداد2004 م.

وأشارت الدراسة إلى أن محافظة تعز تعد الأولى في عدد السكان والبالغ 2.393.425 نسمة، بينما سجلت أمانة العاصمة أكبر معدل في النمو السكاني بلغ 5.5 (٪) برغم انخفاض الأمية نوعاً ما وارتفاع الملتحقات بالتعليم والتوفر النسبي لخدمات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ورعاية الحوامل.

رفض ونفور

وقد ساهمت عدة عوامل في تفاقم المشكلة السكانية في البلاد، حيث أن العادات والتقاليد المجتمعية ظلت لعقود طويلة تمثل المعضلة الرئيسية التي حالت دون تنفيذ الخطط والبرامج السكانية في المجتمعات المحلية ووقفت عائقاً أمام وصول الدعم ووسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية إلى المستفيدين. حتى فترة ليست ببعيدة بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن كثرة الإنجاب تشكل قوة اقتصادية وعصبية وتعزز مكانة الأسرة وخاصة في المناطق الريفية، لكن يمكن القول إن الوضع حالياً تغير إلى حد ما في المجتمعات الحضرية وبعض المجتمعات الريفية، وبدأ المجتمع يتقبل فكرة الحديث عن تنظيم النسل وتحديد عدد الأولاد، بعد أن شعر الجميع بالمشكلة الاقتصادية وأثر زيادة عدد السكان في التهام الموارد وضعف جودة الخدمات وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد الوفيات في صفوف الأمهات والمواليد، كما أن النمو السكاني المرتفع باليمن يعيق الجهود الحكومية لمكافحة الفقر والحد من البطالة وقد يشكل . بحسب خبراء في هذا الجانب . تهديداً للاستقرار الاجتماعي في البلاد، حيث أن الفجوة القائمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي تزداد اتساعاً ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم، كون متوسط عدد أفراد الأسرة) 6.94 (فرد، بحسب تعداد1994 م.

لهذا فإن التقديرات ترجح أن عدد سكان اليمن يزداد بواقع مليون شخص في أقل من سنتين نظراً للخصوبة العالية البالغة)6.2 (مولود لكل امرأة نظراً لعدة عوامل ومسببات أبرزها ظاهرة الزواج المبكر وضعف خدمات الصحة الإنجابية في الأرياف وهذا يرتبط بالفقر والبطالة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية في البلاد التي تقدر بـ 47 (٪) لكن معدل الخصوبة يقل في أوساط النساء الحاصلات على تعليم ثانوي فأكثر إلى) 2.8 (مولود حي لكل امرأة.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة الملتحقات الإناث من نسبة الالتحاق بالمدارس للتعليم الأساسي بلغت 41.6 ٪ بحسب تعداد عام2004 م، لكن تقريراً حكومياً حديثاً صادراً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي بين ارتفاع عدد الملتحقين في برامج محو الأمية من 118 ألفاً معظمهم من الإناث إلى 193 ألفاً خلال الفترة من 2005 .2010 م بمتوسط نمو سنوي بلغ 8.8 ٪ عن ارتفاع مؤشرات التحاق الفتيات بمدارس التعليم الأساسي في اليمن لتصل نسبتها إلى 67 ٪ في عامي2011 – 2010 م مقارنة بـ 58.2٪ في عامي 2005 .2006 م.

آليات ومهام

ومع ذاك فقد تبنت الحكومة اليمنية استراتيجيات وخططاً طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى، وعملت على انجاز العديد من التشريعات القانونية التي تساعدها على المضي قدماً في خططها الطموحة الرامية إلى خفض معدل النمو السكاني، كما أعادت هيكلة وزارة الصحة العامة والسكان وتم استحداث قطاع خاص للسكان وحددت اللائحة التنظيمية للوزارة أبرز مهامه اقتراح السياسات والخطط في مجال السكان وإدارة وتنفيذ البرامج الصحية، كما عملت الحكومة على إنشاء الأمانة العامة للمجلس الوطني في العام 1993م ويتبع رئاسة الوزراء كجهاز فني مستقل مالياً وإدارياً للسكان يتولى المتابعة والتقييم والتنسيق للمشروعات السكانية في الجهات التنفيذية الحكومية وغير الحكومية، ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية للسكان وبرنامج العمل السكاني، ومتابعة العمل على إرساء الأسس الفنية وتطوير البنية المؤسسية والتشريعية والإعلامية لتنسجم مع الأهداف السكانية وإجراءات تحقيقها والتنسيق بين المشاريع والأنشطة السكانية.

استراتيجيات وخطط

عملت وزارة الصحة العامة والسكان خلال العقدين الماضيين على عكس توجهات الحكومة الرامية إلى خفض معدل النمو السكاني من خلال عقد العديد من الندوات وورش العمل والمؤتمرات السكانية التي أثمرت إعداد استراتيجيات وخطط صحية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى ولعل أبرزها الإستراتيجية الوطنية للسكان مطلع عقد التسعينات التي أخفقت في تحقيق العديد من أهدافها لتركيز اهتمامها على المرأة وحدها وتحميلها مسؤولية تحديد النسل حيث كرست كل برامجها من أجل العمل على الحد من معدلات الخصوبة من خلال الترويج لاستخدام وسائل منع الحمل فقط دون ربط ذلك بقضايا تحسين الخدمات التعليمية والصحية للمرأة، بالإضافة إلى الخطط التنفيذية التي شملتها الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من الخطة الخمسية الأولى 1996.2000 م والثانية 2001 .2005 م والثالثة 2006 .2010 والرابعة التي نحن في طور تنفيذها 2011 .2015 م، لكن يبدو أن إستراتيجيات وخطط الحكومة وبرامجها الكثيرة لم تفلح كثيراً في تقليص الفجوة السكانية والحد من أخطار النمو السكاني وما يمثله من تهديد للاستقرار الاجتماعي، كما أنها لم تحقق أي نمو للموارد الاقتصادية ولم تعمل على تنميتها،نظراً لما صاحب تنفيذ تلك الخطط من قصور في مختلف المراحل، وكذا استمرار النمو وتدني حجم الاستثمار الحكومي في قطاعات التنمية الاجتماعية وغياب العدالة في توزيع الخدمات بين السكان في المناطق الريفية والحضرية.